التغيرات المناخية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر في بعض دول شمال إفريقيا

أ. د. محمد لكريني

أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية- كلية الحقوق أيت ملول- جامعة ابن زهر- المغرب

تشكل التغيرات المناخية أحد أخطر التهديدات التي تواجهها دول العالم اليوم، فهي لا ترتبط بصراعات عسكرية مباشرة، بل تنبع من مسببات بيئية واقتصادية وتكنولوجية تُحدث آثارًا عميقة على الكوكب بأسره. ويُعد المستقبل العالمي مهددًا بسلسلة من المخاطر، من بينها ارتفاع درجات الحرارة، واتساع رقعة الجفاف والتصحر، وارتفاع منسوب مياه البحار، ما يعكس حجم الضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية في عالم يشهد تغيرًا مناخيًّا متسارعًا.

ولا يمكن الاكتفاء بالنظر إلى النزاعات والحروب التقليدية باعتبارها وحدها مصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين؛ فكل تطور اقتصادي أو تكنولوجي يؤثر سلبًا في البيئة ينبغي أيضًا إدراجه ضمن أشكال التهديدات العالمية. فالحفاظ على البيئة أصبح شرطًا أساسيًّا لضمان ازدهار الدول، وتحقيق توازن حقيقي بين سلامة الكوكب ورفاهية الإنسان.

هذا وقد سبق للأمم المتحدة أن أطلقت مبادرة الاقتصاد الأخضر عام ٢٠٠٨[١]، بهدف دعم الاستثمارات البيئية التي تساهم في حماية البيئة من جهة، وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى. وتأتي هذه المبادرة في ظل تزايد المخاطر البيئية التي باتت السمة البارزة للمرحلة الراهنة، ما يفرض على المغرب -شأنه شأن العديد من الدول- إعادة توجيه أنشطته الاقتصادية لتنسجم مع متطلبات الحفاظ على البيئة، وفي الوقت نفسه توفير فرص عمل مستدامة. وبمعنى آخر، أصبح من الضروري دمج البعد البيئي داخل سياسات التنمية الاقتصادية؛ حيث يرتكز الاقتصاد الأخضر على تقليل الانبعاثات الكربونية، بخلاف «الاقتصاد الأسود» الذي يعتمد بشكل كبير على البترول والغاز الطبيعي والفحم الحجري [٢]. كما يشهد العالم توجهًا متزايدًا نحو هذا النموذج الاقتصادي النظيف، إذ تشير بعض الدراسات إلى تخصيص نحو ١٥٪ من ميزانية تُقدّر بـ ٢٨٠٠ مليار دولار ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي العالمية منذ عام ٢٠٠٨ لتمويل الاستثمارات الخضراء [٣]. وهكذا، أصبح الاقتصاد الأخضر منخفض الكربون آلية حيوية لتجاوز الأزمات العالمية المعقدة، خاصة تلك المتعلقة بتغير المناخ والأزمات المالية. وإذا ما تم استثماره وتفعيله بالشكل الأمثل، فإنه يمكن أن يشكّل فرصة حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والبيئي على حد سواء [٤].

يبرز الاهتمام بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر في بعض دول شمال إفريقيا ومجموعة من الدول المتقدمة عبر انعقاد العديد من القمم العالمية الرامية لمناقشة فرص السياسات الاقتصادية الخضراء، وفي هذا السياق يمكن استحضار القمة التي انعقدت بالإمارات العربية المتحدة في أكتوبر ٢٠٢٤، والقمة المنعقدة في الفترة الممتدة ما بين ١٩ -٢١ فبراير ٢٠٢٥ في كيب تاون بجنوب إفريقيا، لكي تتمكن القارة الإفريقية من القدرة على الصمود لمواجهة التحولات المناخية الراهنة ومختلف التهديدات البيئية المتزايدة في المنطقة. الأكثر من ذلك، تمتلك العديد من البلدان الإفريقية القدرة على بناء اقتصادات خضراء متقدمة من شأنها أن تدعم التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية؛ حيث أظهرت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في زيمبابوي أنه مقابل كل مليون دولار يُستثمر في الزراعة القادرة على التكيف مع التغير المناخي، يمكن توفير نحو ٣٠ ألف فرصة عمل. وتسهم هذه الاستثمارات في تعزيز الأمن الغذائي، وتقليل آثار التغير المناخي، إضافة إلى زيادة قدرة التربة على احتجاز الكربون.[٥]

> "الاقتصاد الأخضر لم يعد خيارًا ترفيهيًا، بل أصبح ضرورة استراتيجية لمواجهة التغيرات المناخية وضمان استدامة الموارد الطبيعية، خاصة في ظل تفاقم الظواهر البيئية كالجفاف وارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه."

إن مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية تقتضي تضافر جهود الفاعلين الدوليين والإقليميين بإرادة حقيقية، لضمان بيئة سليمة للأجيال الحالية والمقبلة. ويستلزم الحفاظ على المنظومة البيئية العالمية التفكير بجدية في إنشاء منظمة بيئية دولية تكون من مهامها الإشراف على تنفيذ سياسات اقتصادية نظيفة بشكل تدريجي، بما يمكّن الدول على المدى البعيد من تبنّي اقتصادات منخفضة أو خالية من الكربون؛ حفاظًا على سلامة كوكب الأرض [٦]. وفي هذا السياق، حظي رصد مؤشرات نمو الاقتصاد الأخضر ضمن الإحصاءات الرسمية بأهمية متزايدة في الدول المتقدمة، التي قطعت أشواطًا مهمة في تطوير هذا القطاع النظيف الهادف إلى تحقيق التوازن بين حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

وينطوي الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر على ضرورة إعادة النظر في أساليب العمل التي تنتهجها الدول النامية، ولا سيما عندما لا تراعي المعايير البيئية الأساسية؛ مثل: طرق إنتاج الطاقة واستهلاكها والممارسات الزراعية التقليدية. ويستدعي ذلك إدخال تعديلات جوهرية على أنظمة النقل والبنى التحتية، وزيادة الاستثمار في الطاقات المتجددة والتقنيات منخفضة الكربون للتخفيف من آثار التغير المناخي[٧]. وفي هذا الإطار، أدركت دول شمال إفريقيا محدودية النماذج التنموية السابقة التي تبنتها، بعدما أخفقت في تحقيق التوازن بين الأولويات الاقتصادية والمتطلبات البيئية والفرص العملية. وقد جعل التدهور البيئي المتسارع، إلى جانب تحولات المناخ وتأثيراتها المباشرة على الأمنين الغذائي والصحي ومسار التحول الطاقي، من تبنّي الاقتصاد الأخضر خيارًا استراتيجيًا وضرورة ملحّة في المرحلة الراهنة [٨].

بناءً على ما سبق، ما فرص وتحديات الانتقال من الاقتصاد الكلاسيكي إلى الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التغيرات المناخية في بعض دول شمال إفريقيا؟ للإجابة عن هذا التساؤل سوف يتطرق المقال إلى الجهود الإقليمية والدولية من أجل التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ثم استعراض الحالة المغربية كنموذج للتحول الأخضر.

الجهود الإقليمية والدولية من أجل التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ظل المخاطر البيئية المتصاعدة

يعود الجدل حول مفهوم الاقتصاد الأخضر إلى التقرير الذي أصدرته الحكومة البريطانية عام ١٩٨٩ بشأن الاستدامة الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية، ثم تعزّز هذا النقاش مع التحضيرات التي سبقت قمة الأرض لعام ١٩٩٢ [٩]. وقد اكتسب المفهوم حضورًا أقوى خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد في ريو دي جانيرو بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠١٢، حيث تم تأكيد- بوضوح- أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ظل التحديات البيئية المتصاعدة التي تهدد كوكب الأرض. ولم يكتفِ المؤتمر بالتنبيه إلى أهميته، بل تبنّى أيضًا مبادئ موجهة لسياسات الاقتصاد الأخضر، ووضع استراتيجية لتمويل جهود التنمية المستدامة، وذلك استنادًا إلى الرسالة المؤرخة في ١٨ يونيو ٢٠١٢ التي وجهتها الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر. كما اعتمد المؤتمر وثيقة إطار العمل العشري للبرامج الخاصة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، التي دعت إلى إحداث تغييرات جوهرية في سياسات الدول المتعلقة بهاتين العمليتين، وتسريع التحول فيهما لدى الدول المتقدمة والنامية معًا، في إطار مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة. وتأتي هذه الجهود امتدادًا للمسار الذي بدأ منذ عام ١٩٧٤ عقب مؤتمر ستوكهولم، حين طُرحت لأول مرة الحاجة الملحّة لتحقيق التنمية المستدامة كخيار استراتيجي لحماية البيئة وضمان رفاه الأجيال الحاضرة والمقبلة [١٠].

> "دول شمال إفريقيا، وعلى رأسها المغرب، بدأت خطوات فعلية نحو التحول الأخضر عبر تبني استراتيجيات للطاقة المتجددة، وتطوير القطاع الفلاحي المستدام، والاستثمار في مشروعات تقلل انبعاثات الكربون وتوفر فرص عمل جديدة للشباب."

أدركت بعض النخب في المنطقة العربية والإفريقية على حد سواء أهمية الاستثمار في «الاقتصاد الأخضر»، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب ومصر، واللذين قطعا أشواطًا مهمة في مشروع الطاقة النظيفة، إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة التي خطت خطوات كبيرة في هذا الصدد حينما أطلقت مشروع الاقتصاد الأخضر المستدام بعدما أنشأت مدينة «مصدر»، المدينة المستدامة الأولى في العالم، من خلال الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وبخاصة الطاقة الشمسية، والعمل على تطوير البيوت البلاستيكية إلى جانب المباني الخضراء. [١١]

كذلك زاد البنك الإفريقي للتنمية من تمويله للاقتصاد الأخضر؛ حيث ارتفعت مخصصاته من ٩٪ عام ٢٠١٦ إلى ٤٥٪ سنة ٢٠٢٢، إلا أنه بالرغم من ذلك، فلا تزال منطقة شمال إفريقيا تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ المشروعات الاقتصادية الخضراء، إذ تُصنَّف القضايا البيئية ضمن ما يسمى «السياسات الدنيا» التي لا تحظى بالاهتمام الكافي من الحكومات المتعاقبة. فالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ليس عملية بسيطة، بل هو مسار معقد وطويل يتطلب إرادة سياسية قوية، وقرارات شجاعة من صانع القرار، إضافة إلى استعداد المجتمع وتقبّله للتغيير ومدى وعيه بالفوائد الاقتصادية والتنموية والصحية التي توفرها هذه المشروعات. وتزداد أهمية هذا التحدي في ظل الأزمات العالمية المتلاحقة، بما فيها الأوبئة، التي خلّفت آثارًا سلبية على الاقتصاد العالمي وعلى البيئة على حدّ سواء، مما يجعل تبني الاقتصاد الأخضر ضرورة ملحّة أكثر من أي وقت مضى.

وقد استضاف الاتحاد الإفريقي القمة السنوية المخصّصة لصانعي القرار والقطاع الخاص والخبراء لبحث مسارات التحول الأخضر في إفريقيا، وتسليط الضوء على أهمية توسيع الاستثمارات الموجهة للتكيف مع التقلبات المناخية. وقد انعقدت القمة خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ فبراير ٢٠٢٥ في مدينة كيب تاون بجنوب إفريقيا، وفي هذا السياق أكد «أنتوني نيونج» مدير إدارة تغير المناخ والنمو الأخضر في البنك الإفريقي للتنمية في حفل افتتاح القمة أن «إفريقيا لديها فرص هائلة لقيادة الجهود العالمية للانتقال إلى اقتصاد أخضر»، وأضاف «لبناء إفريقيا قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، يجب أن يكون التكيف في صميم استراتيجياتنا.. وبينما يواصل التمويل العالمي للمناخ إعطاء الأولوية لجهود التخفيف، لا يزال التكيف يعاني من نقص كبير في التمويل؛ حيث يتلقى أقل من ١٠٪ من إجمالي تدفقات تمويل المناخ».[١٢]

كما أقر السيد «الحمندو دورسوما» مدير المناخ والنمو الأخضر في البنك الإفريقي للتنمية أنه «بالنسبة للبنك الإفريقي للتنمية، فإن دفع عجلة النمو الأخضر في إفريقيا يواجه تحديات، ولكنه ينطوي أيضًا على فرص كبيرة. وفي هذا الصدد، تُقدم قمة الاقتصاد الأخضر في إفريقيا منصة فريدة لتسليط الضوء على إفريقيا كأرض خصبة للفرص الاقتصادية الخضراء في مجموعة من القطاعات؛ مثل: الطاقة المتجددة، والمعادن الأساسية، والزراعة الذكية، والمدن الخضراء، والبنية التحتية منخفضة الكربون والقادرة على التكيف مع تغير المناخ وغيرها».[١٣]

مقاربة للحالة المغربية في مجال التحول نحو الاقتصاد الأخضر

أطلق الملك «محمد السادس» مخطط المغرب الأخضر عام ٢٠٠٨ باعتباره استراتيجية وطنية محورية تهدف إلى جعل القطاع الفلاحي أو الزراعي رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وقد سعت هذه الاستراتيجية إلى مضاعفة الناتج المحلي من الإنتاج الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى مكافحة الفقر وتحسين دخل المزارعين بما يصل إلى ثلاثة أضعاف لفائدة نحو ٣ ملايين من سكان المناطق الريفية. كما استهدفت الخطة رفع قيمة الصادرات الزراعية من ٨ إلى ٤٤ مليار درهم بالنسبة لأهم سلاسل الإنتاج التي يتمتع فيها المغرب بميزة تنافسية. وخلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٨ و٢٠١٨، تمكن المخطط من تعبئة استثمارات بلغت ١٠٤ مليارات درهم، ساهمت فيها الدولة بنسبة ٤٠٪، مقابل ٦٠٪ من الاستثمارات الخاصة. وإلى جانب ذلك، شهدت المساعدات المالية الموجهة لتشجيع الاستثمار الزراعي عبر «صندوق التنمية الفلاحية» ارتفاعًا بنسبة ١١٢٪، مما عزز دينامية القطاع وأسهم في تطوير البنيات الإنتاجية وتحسين مردودية المزارعين.[١٤]

وقد ترأس الملك «محمد السادس» يوم الإثنين ١٢ مايو ٢٠٢٥، الموافق ١٤ ذي القعدة ١٤٤٦هـ، بالقصر الملكي بالرباط، مجلسًا وزاريًّا، وفي بداية أشغال هذا المجلس استفسر الملك، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات حول تأثير التساقطات المطرية على الموسم الفلاحي، وعلى الوضع الراهن للقطيع الوطني للماشية، وكذا الإجراءات التي أعدتها الحكومة من أجل إعادة تكوين القطيع بشكل مستدام، وتحسين أوضاع مربي الماشية، ليصدر بعد ذلك الملك توجيهاته وتعليماته من أجل الحرص على أن تكون عملية إعادة توزيع القطيع ناجحة على جميع الأصعدة، وفقًا لمعايير موضوعية، وأن يتم تكليف عملية تدبير الدعم إلى لجان تشرف عليها وزارة الداخلية[١٥]، وهو ما يعكس توجهًا واضحًا نحو محاولة تعزيز الشفافية وإعادة الثقة في آليات توزيع الدعم العمومي المبني على الاستحقاق والعدل من جهة أخرى.

كما قام المغرب بمجموعة من البرامج المتصلة بتفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وذلك من خلال استراتيجية تعبئة الموارد المائية وترشيد استعمال الماء في القطاع الزراعي، وحماية الغابات، ومشروعات الطاقة المتجددة، ودعم مشروعات معالجة مياه الصرف الصحي وتحلية المياه، وتدوير النفايات الصلبة، علاوة على مخطط المغرب الأخضر الذي يسعى إلى التكيف مع المناخ والتخفيف من انعكاساته، إلى جانب برامج تنمية مستدامة للزراعة والسياحة والصيد، من أجل إرساء مناخ يسمح بانتقال الاقتصاد الوطني الكلاسيكي إلى الاقتصاد الأخضر.[١٦]

يسعى المغرب إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٤٥٪ بحلول عام ٢٠٥٠، وغرس ٥٠٠ نخلة سنويًّا، في إطار المخطط الأخضر، لمواجهة تحدي التغيرات المناخية والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر الذي سيخفّض من انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٣٠٪، الأمر الذي سيسمح بتحسين الوضع الصحي للسكان[١٧]، علاوة على ذلك، بدأ المغرب في تطوير قطاع النقل من خلال مشروعات صناعة السيارات التي تعمل جزئيًّا بالكهرباء (Hybrid) وهو من أهم القطاعات التي تنسجم مع أهداف الاقتصاد الأخضر [١٨].

إن انخراط المغرب في مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الرامية لمواجهة التغيرات المناخية يعكس وجود إرادة حقيقية للحفاظ على البيئة والصحة [١٩]، والرغبة في العيش في بيئة خالية من التلوث والأمراض، ومختلف المشكلات الأخرى المترتبة على انبعاثات الغازات، لكن لا يزال هناك المزيد من السياسات الحكومية المأمول تطبيقها [٢٠]، وذلك في ظل محدودية آليات تتبع حالة البيئة ومراقبتها [٢١].

وفي ضوء ذلك، تتضح أهمية العمل على تحقيق الانسجام بين السياسات العامة الشاملة والقطاعية، وبين التوجهات التي ترسمها الاستراتيجيات الوطنية [٢٢]، تماشيًا مع التزامات المغرب الدولية في هذا الشأن من جهة، ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. وقد انخرط المغرب بقوة فيما يُعرف بالاقتصاد الأخضر من خلال انضمامه إلى عدة مبادرات دولية، من بينها مبادرة المعهد العالمي للنمو الأخضر، ومبادرة الشراكات للعمل في المجال الأخضر، إضافة إلى مبادرة «غريكو» للتنافسية في إطار الاقتصاد الأخضر بمنطقة المتوسط التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة ٢٠٠٨[٢٣]، مما يؤكد التفاعل الإيجابي للمغرب مع مختلف المشروعات الرامية لمكافحة التغيرات المناخية والحفاظ على البيئة وحمايتها، إدراكًا منه بالمخاطر البيئية التي تهدده وتهدد باقي دول العالم، لكن في مقابل ذلك لا يزال هذا القطاع الحيوي يتطلب القيام بالتوعية من أجل مجتمع أكثر وعيًا بأهمية البيئة وبتداعياتها الخطيرة على صحة الإنسان.

كذلك احتل المغرب المرتبة ٨١ من أصل ١٧٨ دولة في مؤشر الأداء البيئي خلال سنة ٢٠١٤، ليحصل على المرتبة الخامسة إفريقيًا بعد كل من الجزائر (المرتبة ٤) وتونس (المرتبة ٣)، كما اختيرت الرباط كمدينة خضراء سنة ٢٠١٠ من أصل ١٥ مدينة في العالم في إطار «مبادرة مائة مدينة»[٢٤]، مما يدل على وجود مؤشرات مهمة تبرز تقدم المغرب في هذا المجال. وحصل المغرب حسب مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي في عام ٢٠٢٢ على مراتب مهمة على المستويين العربي والعالمي، محققًا ٠,٣٩٣ نقطة ووصل إلى المرتبة ٩ عربيًا، و١٤٥ عالميًا، مما يبرز العمل الكبير الذي يقوم به في هذا الشأن[٢٥]، وهذا لا ينفي وجود بعض التحديات التي تتطلب مجهودات من أجل تجاوزها مستقبلًا.

ورغم المجهودات المبذولة تبقى الدول النامية الأكثر تأثرًا بالمشكلات البيئية وتضررًا منها؛ لأنها تعتمد بشكل أساسي على الموارد الطبيعية، وتفتقر إلى الإمكانيات المالية والتكنولوجيات الحديثة لمواجهة انعكاسات التغيرات المناخية[٢٦]، وقد سبق لتقرير الأمم المتحدة حول تغير المناخ لسنتي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أن حذر من أنه إذا لم يتم البدء في التخفيف من الانبعاثات بجدية، فإن تكلفة التكيف بعد ٢٠ أو ٣٠ سنة ستصبح أكثر عبئًا وصعوبة على الدول الأكثر فقرًا.

وتسعى المشروعات الاستثمارية المغربية إلى تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يُقدر بـ ٣,٧ ملايين طن، وتوفير فرص عمل للشباب في مدينة ورزازات وغيرها من المناطق المغربية الأخرى، إضافة إلى المورد الريحي الذي يعد أحد مصادر الطاقة المتجددة في المغرب، إذ تبلغ مساهمة طاقة الرياح ما يقرب ٣,٦٪ من إجمالي توليد الطاقة الكهربائية وحصة الإنتاج الكهروماائي ١٧٤٨ ميجاوات[٢٧].

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إنه رغم تبني المغرب مجموعة من الاستراتيجيات في سبيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، فإنه في مقابل ذلك توجد مجموعة من التحديات المتمثلة في محدودية البرامج الخضراء على المستويين المحلي والجهوي، وضعف الإطار القانوني المتصل بالبيئة، وغياب سياسة ضريبية محفزة من أجل تطوير القطاعات الخضراء، وضعف المواكبة لسياسة الاقتصاد الأخضر من طرف القطاع الخاص، علاوة على ضعف تشجيع البحث والتطوير والابتكار. ما يقتضي العمل على تعزيز مشروعات تصفية المياه العادمة، وتطوير الاستراتيجية الوطنية لتدبير النفايات الصلبة (التجميع والفرز ثم إعادة الاستعمال)، والتحسيس والتربية البيئية. [٢٨]

وعمومًا حقق المغرب إنجازات مهمة في العديد من المجالات المتصلة بالمجال البيئي كمراقبة جودة الهواء، ومواجهة الاحتباس الحراري، والاستغلال الغابوي من خلال إعادة التشجير، وتطوير الطاقات المتجددة وتوفير الكهرباء في المناطق الريفية، والعمل على تطهير النفايات السائلة وتجميعها وتدويرها وتثمينها، ودعم آليات كفاءة الطاقة، ترشيد استهلاك المياه وتنمية الموارد المائية من خلال إعادة استعمال المياه العادمة.[٢٩]

إن استراتيجيات التخفيف من تداعيات التغير المناخي والتأقلم معه تتطلب القيام بالاستثمار في منتجات وتكنولوجيات وخدمات وهياكل أساسية جديدة يمكن أن توفر فرص عمل مهمة، لذا فسيناريو التحول الطاقي الذي يرتبط باستبدال مصادر الطاقة المتجددة بالوقود الأحفوري من شأنه أن يخلق ٢٥ مليون فرصة عمل مقابل تدمير ٧ ملايين وظيفة ترتبط باستغلال الوقود الأحفوري، الأمر الذي يوفر أكثر من ١٨ مليون وظيفة خالصة، مع الأخذ بعين الاعتبار سيناريو الاقتصاد الدائري الذي يرتكز على استخدام الموارد بشكل مستدام وقابل لإعادة التدوير، والذي بإمكانه أن يوفر ٧٨ مليون فرصة عمل.[٣٠]

> "التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون يتيح فرصًا هائلة للتشغيل والتنمية؛ إذ يمكن أن يسهم في خلق ملايين فرص العمل المستقبلية في مجالات الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، والزراعة الذكية، والمباني الخضراء، وخاصة في الدول النامية."

وقد سبق للمغرب أن تبنى سياسة الانتقال الطاقي التي تسعى إلى الرفع من قدرته على إنتاج الكهرباء، إلى جانب الاستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة التي اعتمدها عام ٢٠٠٩ لتطوير العديد من المشروعات الطاقوية كالطاقة الشمسية والريحية والكهرومائية، وكذا الانتقال من الاستثمار في القطاعات الكلاسيكية إلى القطاعات الخضراء من أجل الحد أو على الأقل التقليل من المخاطر البيئية التي أضحت السمة التي تميز القرن الحالي في إطار إنشاء تحالف حياد الكربون بحلول عام ٢٠٥٠.[٣١]

ويتطلب التحول نحو الاقتصاد الأخضر الانتقال من الصناعات التي ترتكز على الطاقة الأحفورية إلى الطاقات المتجددة، خصوصًا وأن تبني سياسات اقتصادية نظيفة سيخلق مجموعة من الوظائف في قطاع الطاقات المتجددة، والمباني الخضراء، وفرز وتدوير النفايات، والزراعة المستدامة. ومن ثم، الحد من البطالة التي تعاني منها اقتصادات الدول النامية، إلى جانب الحفاظ على البيئة، وفي مقابل ذلك يتطلب هذا التحول مهارات وتدريبات جديدة للعمال من أجل التعاطي مع القطاعات الخضراء»، سالفة الذكر، بنوع من الاحترافية كصيانة وتركيب أنظمة الطاقات المتجددة، ومختلف البنيات التحتية البيئية، ومواكبة بعض التطبيقات ذات الصلة بالمجال البيئي وبخاصة تلك التي يفرضها الاقتصاد الأخضر.[٣٢]

وختامًا، قامت دول شمال إفريقيا من بينها المغرب بمجهودات مهمة في سبيل الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر من أجل التقليل من حجم استيراد الطاقات الأحفورية، وترشيد استهلاك الطاقة، إلى جانب الحد من التدهور البيئي، وفي مقابل ذلك وجدت هذه الدول العديد من الصعوبات التي تعوق التحول نحو الاقتصاد الأخضر. من المنتظر أن يؤدي تحقيق الاستدامة في قطاع الطاقة إلى زيادة صافية في معدلات التشغيل في مختلف أنحاء العالم بحلول عام ٢٠٣٠. ويعود السبب الرئيس في نمو معدلات التشغيل إلى حد كبير في ارتفاع كثافة العمالة في إنتاج الطاقة المتجددة مقارنة بتوليد الكهرباء باستخدام الوقود الأحفوري، غير أن هذا الاتجاه الإيجابي يواكبه في ذلك تفاوتات كبيرة على المستوى الإقليمي.

إذ من المتوقع أن تشهد منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا خسائر في معدلات التشغيل وفرص العمل التي تُقدّر بنسبة -٠,٤٨٪ و-٠,٠٤٪ على التوالي إذا بقيت هياكلها الاقتصادية على حالها دون تعديل، لذا فالظرفية الراهنة تقتضي تكييف وتعديل السياسات لتحفيز التحول الأخضر من أجل ضمان تحقيق نمو مستدام في فرص العمل ومعدلات التشغيل وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري [٣٣]. وتقتضي عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر التوعية بأهمية هذا الاقتصاد النظيف والتحفيز بشأنه وتدريب العمالة من أجل تبنيه في مختلف السياسات العمومية، الأمر الذي سيترتب عليه إعادة تشكيل نشاط التجارة وأسواق العمل في المنطقة وتحقيق ما تصبو إليه الدول العربية والإفريقية من تنمية مستدامة.

الهوامش والمراجع

(١) قدّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفًا للاقتصاد الأخضر؛ حيث اعتبره اقتصادًا يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع التركيز في الوقت نفسه على الحد من المخاطر البيئية، بمعنى آخر يعد الاقتصاد الأخضر نظامًا اقتصاديًا يهدف إلى الحد من الانعكاسات السلبية للأنشطة الاقتصادية على البيئة، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة.

(٢) حوكمة بيئية: إشكاليات التحول إلى "الاقتصاد الأخضر" في المنطقة العربية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة أبو ظبي، موجز سياسات العدد ١٢١، نوفمبر ٢٠١٦ ص ١.

(3) Crifo Patricia, Debonneuil Michele, Gradjean Alain: Croissance verte, Conseil Economique pour le développement durable, Novembre 2009 pp31-33/

(٤) دينا حلمي:" الوظائف الخضراء والاقتصاد الأخضر.. تحديد المفاهيم خطوة أولى نحو عالم خالٍ من الانبعاثات"، مجلة آفاق المناخ العدد الرابع، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، أغسطس ٢٠٢٣ ص ٢٢٧.

(٥) الطريق إلى الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، استعراض حالة إفريقيا في المناقشة العالمية بشأن المناخ، مؤسسة محمد إبراهيم، تقرير المنتدى، تموز/ يوليو ٢٠٢٢ ص ٧٦.

(٦) رغم وجود المجلس العالمي للاقتصاد الأخضر الذي يعد الصوت المناصر للاقتصاد الأخضر في مختلف المجالات على مستوى العالم إلى جانب المعهد العالمي للنمو الأخضر (GGGI) الذي تأسس عام ٢٠١٢ والذي يعتبر منظمة حكومية دولية قائمة على المعاهدات مكرسة لدعم وتعزيز النمو الاقتصادي القوي والشامل والمستدام في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة.

(٧) صلاح حامد محمد حسنين:" استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول النامية: الفرص والتحديات"، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٤، العدد ٢، مصر، ٢٠٢٣ ص ٤٧٢.

(8) industry and the green economy in north Africa: challenges; practises and lessons learned, economic commission for Africa, September 2015 p 7.

(٩) مصطفى صقر:" الاقتصاد الأخضر وخيارات التنمية في القارة الإفريقية"، "بقلم خبير" هي إصدارة إلكترونية نصف شهرية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، العدد ٤٩، ٢٨ أبريل ٢٠٢٣ ص ٥.

(١٠) للمزيد من التفاصيل، انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ٢٠-٢٢ يونيو ٢٠١٢، ريو دي جانيرو على رابطين تابعين لمنظمة الأمم المتحدة:

https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio2012
https://docs.un.org/ar/A/CONF.216/5

(١١) حوكمة بيئية: إشكاليات التحول إلى "الاقتصاد الأخضر" في المنطقة العربية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، أبو ظبي، العدد ١٢١، نوفمبر ٢٠١٦ ص ٢.

(١٢) خطة النمو الأخضر في إفريقيا: فتح آفاق مستقبلٍ قادر على التكيف مع تغير المناخ"، منشور بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٥ على الموقع الإلكتروني التابع للبنك الإفريقي للتنمية: تاريخ الولوج ٢٨ يونيو ٢٠٢٥

https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/balaghat-sahafyah/81902

(١٣) خطة النمو الأخضر في إفريقيا: فتح آفاق مستقبلٍ قادر على التكيف مع تغير المناخ"، المرجع السابق.

(١٤) الإنجازات الرئيسة لمخطط المغرب الأخضر، وكالة التنمية الفلاحية انظر الرابط التالي: تمت زيارته بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥ الساعة: ١٠:٠٠ صباحًا

https://www.ada.gov.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D8%A7%-D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%B6%D8%B1

(١٥) ترأس الملك محمد السادس بالقصر الملكي بالرباط، مجلسًا وزاريًا بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٥، وفي هذا الصدد صدر بلاغ من الناطق الرسمي بالقصر الملكي للمزيد من التفاصيل انظر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل:

https://justice.gov.ma/2025/05/13/%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A7-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A7-2/

(١٦) يوسف الكمري:" الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر ورهانات التنمية المستدامة بالمغرب"، مجلة آفاق المناخ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، العدد الخامس، نوفمبر ٢٠٢٣ ص ١٠١.

(١٧) عبد السميع فلفل، محمد آل شريف، وفيق سليمان، أمل بحطيشي، معز رمضاني:" إمكانات ومعوقات نمو الاقتصاد الأخضر في الدول العربية"، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، نوفمبر ٢٠٢٣ ص ١٣.

(١٨) وإن كان عمل المغرب في هذا الشأن لا زال كبيرًا من خلال ضرورة تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية.. لملاءمتها مع النظامين البيئيين الوطني والدولي.

(١٩) بالرغم من إحداث بعض المؤسسات التي ترمي إلى الحفاظ على البيئة، فإنها تبقى غير كافية كما الشأن بالنسبة للمرصد الوطني والجهوي للبيئة.

(٢٠) هذا لا يمنع القول بأن المغرب خطى خطوات مهمة في هذا المجال وبذل مجهودات جبارة في هذا الشأن، وإنما يبقى الطموح دائمًا أكثر من أجل الوصول إلى أفضل مما عليه الحال الآن.

(٢١) التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة ٢٠١٣، ص ٤٣، يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: www.cese.ma

(٢٢) الاقتصاد الأخضر في المغرب، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا، بدون سنة ص ٣.

(٢٣) الاقتصاد الأخضر في المغرب، المرجع السابق، ص ١١.

(٢٤) عبد السميع فلفل، محمد آل شريف، وفيق سليمان، أمل بحطيشي، معز رمضاني:" إمكانات ومعوقات نمو الاقتصاد الأخضر في الدول العربية"، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، نوفمبر ٢٠٢٣ ص ٧.

(٢٥) محمد جبران ولحسن التايقي:"التأقلم مع التغير المناخي من المقاربة إلى الممارسة"، سولبرينت، ميخاس، (مالقة) إسبانيا، الاتحاد العالمي لصون الطبيعة، مركز البحر المتوسط للتعاون، طبعة ٢٠١٤، ص ٥.

(٢٦) عبد السميع فلفل، محمد آل شريف، وفيق سليمان، أمل بحطيشي، معز رمضاني:" إمكانات ومعوقات نمو الاقتصاد الأخضر في الدول العربية"، مرجع سابق ص ١٤.

(٢٧) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي(البيئي):" الاقتصاد الأخضر: فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل"، إحالة ذاتية رقم ٢٠١٢/٤ ص ١٥.

(٢٨) عبد الله بن محمد المالكي:" التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية"، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، مجلد ٣٧، العدد ٤، ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٧ ص ١٨٥.

(٢٩) كيف تعمل في الاقتصاد الأخضر؟، دليل الشباب والباحثين عن عمل ومن يدعمهم، منظمة العمل الدولية ٢٠٢٢ ص ٥.

(٣٠) بوخيزو نسرين:"البعد المناخي في السياسات العمومية الدولية والوطنية"، مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية، المجلد العدد ٥، شتنبر ٢٠٢٠ ص ٨٥.

(٣١) صلاح حامد محمد حسنين:" استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول النامية: الفرص والتحديات"، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٤، العدد ٢، مصر، ٢٠٢٣ ص ٤٨١ وما بعدها.

(٣٢) غلاديس لوبيز أسيفيدو ريموند روبرتسون:" تجاوز تحديات التحول الأخضر: الحد من الانبعاثات الكربونية، والتجارة، وأسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مدونات البنك الدولي، بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٢٥، انظر الرابط التالي:
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/navigating-the-green-transition--decarbonization--trade--and-lab